لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا فصبرا اوبو ان نحس حيانم ابن جني يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وقدر ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغتهم اي فجاه والبغتة الفجاة قال الشاعر ولكنهم بانوا ولم ادر بغتة واعظم شي حين يفجاوك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر النكرة حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سوا كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جا زيد سرعة لان السرعة نوع من المجي ومنع جا ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجي قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه جا على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل ساير المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا ان الحال عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نايب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما من شي فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه به مبتداه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتداه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد

وصاحب

وصاحب الحال الضمير المستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة ومن العاملة فيه قاله الخضراوي في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى يفهم فهما ويادب ادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فيتحصل فيه ثلاثة اراء حال ومفعول مطلق وتمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله المحذوف قبله من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقديره جاء ركضا جا ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتداه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان يتقدم عليها الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل ومسوغ مجي الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني وبني المعني ان تقدم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا او صحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الامين اولى من جعلها لاغمضهما فقلنا نعم لو تساويا لكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطا المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس به وخلل بكسر الخا المعجمة جمع خلة بكسر الخا وهي بطانة يغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1